



البنك المركزي الأردني
تقرير المسؤولية المجتمعية
نحو التنمية المستدامة



البنك المركزي الأردني

تقرير المسؤولية المجتمعية نحو التنمية المستدامة

الفهرس

4	الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية
6	كلمة معالي المحافظ
9	نشأة البنك المركزي الأردني – أهدافه وطبيعة أعماله
10	منهجية عمل التنمية المستدامة في البنك المركزي
10	محاور التنمية المستدامة
10	أولاً- التنمية الاقتصادية:
10	ثانياً- التقدم المجتمعي:
10	ثالثاً- حماية البيئة:
11	أهداف التنمية المستدامة في البنك المركزي الأردني
12	خطة عمل التنمية الاقتصادية في البنك المركزي الأردني
14	محاور وآلية تطبيق التنمية المستدامة في البنك المركزي :
16	التقدم المجتمعي
17	النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الخارجي خلال الفترة 2013-2014
17	أولاً: التطوير والتعلم المستمر ونشر المعرفة المالية والمصرفية:
19	ثانياً: دعم السياحة:
20	ثالثاً: تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني
21	رابعاً: التعاون في المجال الصحي
22	خامساً: الاستجابة لمتطلبات طارئة ومستجدة ومبادرات ملكية سامية في مجال المسؤولية المجتمعية عند صدور ها
23	حماية حقوق الملكية الفكرية في البنك المركزي
25	البيئة الداخلية
25	العدالة في التعامل وتوطيد العلاقات بين الموظفين
28	التدريب والتمكين
29	التقدير والتكريم:
30	مكان العمل:
32	رفاه العاملين:
35	حماية البيئة

الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

الرؤية

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة

الرسالة

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الاردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكنه تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة الى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

القيم الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات



كلمة معالي المحافظ

إن قيام المؤسسات على اختلاف مواقعها وأهدافها في المجتمع بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات وتحقيق رسالتها الاجتماعية، وسد احتياجاتها التنموية، وهنا لا بد من التأكيد على أن المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات هي مسؤولية كل شخص يعمل فيها. والمسؤولية الاجتماعية تبدأ من الالتزام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تقوم عليها المؤسسة ثم الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع.

لقد كانت المسؤولية الاجتماعية، ولا زالت تمثل المنطلق الاستراتيجي لأنشطة المنظمات والمؤسسات العاملة في المجتمعات المتطورة، حيث أصبح هاجس العديد من المؤسسات يتجه نحو مسؤوليته في خدمة المجتمع باعتبار أن هذه المسؤولية أصبحت ركيزة أساسية في التنافس القائم بين مختلف مؤسسات المجتمع، والتي تقضي في الغالب إلى إقامة مشاريع خيرية تنموية واجتماعية، وبالتالي لم تعد النظرة التقليدية للمؤسسات على أنها وحدة إنتاج ذات طابع اقتصادي فقط وإنما أصبحت النظرة إلى هذه المؤسسات على أنها مفتاح الحل للعديد من الآفات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وتلوث البيئة وغيرها. ومما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت تعد حجر الزاوية وأداة مهمة للتخفيف من هذه الآفات والحد من جموحها في المجتمعات.

إن المسؤولية الاجتماعية للبنك المركزي تتطلب بادئ ذي بدء المساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الأفراد والمحافظة على القوة الشرائية لدخولهم ومدخراتهم من خلال توفير التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية ومبادرات تدعم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة الأفراد والأسر المنتجة.

وفي هذا الإطار، قام البنك المركزي الأردني خلال العامين الماضيين بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بحشد التمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بآجال وأسعار فائدة مناسبة، الأمر الذي سيساهم حتما في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر.

من ناحية أخرى، بادر البنك المركزي الأردني بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع، من بينها: التعليم المالي المجتمعي في المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ووسائل الإعلام، والمرأة والمجتمعات الريفية، والتعليم المالي الإلكتروني، ومجالات أخرى عديدة.

إضافة إلى ما سبق، قام البنك المركزي خلال العامين الماضيين بالعديد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية لخدمة المجتمع منها على سبيل المثال: الاستمرار في تدريب طلبة الجامعات من مختلف محافظات المملكة على أعمال البنك، المشاركة في برنامج إنجاز ، الاستمرار في احتضان صندوق الحسين للإبداع والتفوق، ودعم معهد الدراسات المصرفية، بالإضافة إلى حملات التبرع للجمعيات الخيرية، وتقديم طرود الخير والحقائب المدرسية، والمساهمة في استصلاح بعض المدارس الحكومية و حملات التبرع بالدم بواقع حملتين بالسنة. وقد كان لهذه المبادرات أثر كبير وملحوس في دعم مؤسسات المجتمع المحلي.

أما على صعيد المجتمع الداخلي للبنك المركزي، فقد استمر البنك في القيام بمسؤولياته تجاه كافة موظفيه ومستخدميه من خلال مواصلة تنفيذ خطط وبرامج التدريب والتطوير، وتقديم الرعاية الصحية وقروض الإسكان، وتحسين بيئة العمل، وتحفيز العناصر البشرية المتميزة بهدف دفعها للمزيد من الإنجاز والتفوق. ولتعزيز أواصر التعاون بين مختلف كوادرات البنك المركزي قام البنك بالعديد من الأنشطة الترفيهية كالرحلات الجماعية والأنشطة الرياضية. وفي مجال البيئة، والذي يأخذ اهتماما كبيرا في مجال التنمية المستدامة، استمر البنك بالعمل المتواصل مع المؤسسات المتخصصة لإعادة تدوير النفايات الورقية والإتلاف الآلي لمخلفات النقد، وكذلك الاستمرار في توفير حافلات نقل الموظفين لتوفير الوقود وتقليل التلوث البيئي. كما استمر البنك المركزي بتركيب قطع توفير المياه للمغاسل ووضع إرشادات في المرافق الصحية لتوفير استهلاك المياه. وفي جانب آخر، يسعى البنك إلى دعم السياحة من خلال فتح

متحف البنك أبوابه للزوار من الطلاب والهواة والدارسين والمهتمين في هذا المجال، ومن خلال رفد المتاحف الأردنية بالمسكوكات الأثرية والتذكارية.

وفي الختام، فإنني أضع بين أيديكم هذا التقرير والذي استطعنا من خلاله إن نرصد أبرز جوانب المسؤولية المجتمعية التي يوليها البنك المركزي اهتمامه تجاه مجتمعه الداخلي والمجتمع الخارجي، آملاً أن يكون هذا العمل حافزاً للمزيد من العطاء والتعاون نحو تعميق مفهوم المسؤولية المجتمعية، ودافعاً للمضي قدماً على طريق التميز على النحو الذي يخدم مسيرة الوطن، ويحقق رؤى وتطلعات سيد البلاد جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

المحافظ

د. زياد فريز

نشأة البنك المركزي الأردني – أهدافه وطبيعته أعماله

باشر البنك المركزي الأردني أعماله عام 1964 وفقاً لقانونه الصادر عام 1959 وتعديلاته ليحل محل مجلس النقد الذي أنشئ عام 1950، حيث كانت تتحصر مهام الأخير بالاحتفاظ بغطاء الدينار من الجنيحات الإسترلينية (Sterling Exchange Standard) في الوقت الذي لم يمارس مجلس النقد أي مهام تتعلق بتوجيه السياسة النقدية والرقابة على البنوك. وانطلاقاً من إدراك القيادة الهاشمية لأهمية الحاجة إلى بنك مركزي للقيام بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، فقد تم إصدار قانون البنك المركزي رقم 23 لعام 1971، وقد منحت المادة الثالثة من القانون استقلالية للبنك لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة عالية.

أما أهداف البنك فقد حددتها المادة الرابعة من قانون البنك المركزي بالمحافظة على الاستقرار النقدي، وضمان قابلية تحويل الدينار ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة. ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البنك بإصدار أوراق النقد والمسكوكات وإدارتها، والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته، وتنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، وكذلك العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها، بالإضافة إلى العمل كبنك للبنوك المرخصة ومراقبتها بما يكفل سلامة مراكزها المالية، إلى جانب تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية. ويقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

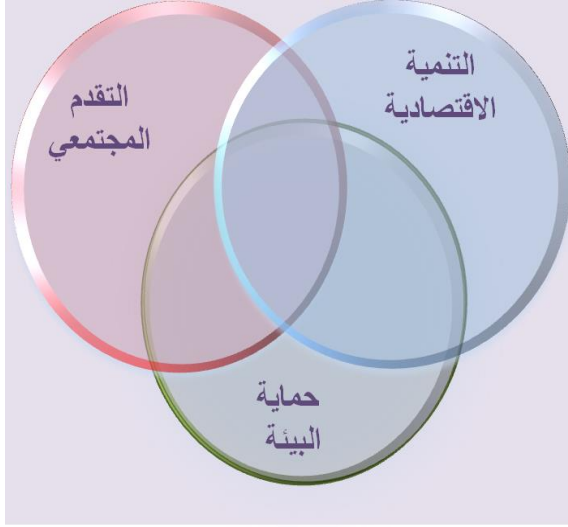
ولتحقيق الاستقرار النقدي يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات النقدية يتمثل أبرزها بمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم. ومنذ عام 1990 اتجه البنك المركزي إلى استخدام آليات السوق بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى البنوك. كما بدأ منذ أيار 2007 باعتماد نظام المنافذ (Interest Rate Corridor) لإدارة سعر الفائدة والسيولة لدى الجهاز المصرفي. كما ساهم البنك المركزي بتقوية وتحسين سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من خلال الرقابة الحصيفة على البنوك والتي تستند إلى أحدث المعايير الدولية. كما وطور البنك المركزي الأردني نظام إلكتروني للمدفوعات الوطنية يتم من خلاله تنفيذ التحويلات الثنائية وتسوية المدفوعات بين البنوك المرخصة وتسوية مراكز التصفية. ويسترشد البنك المركزي الأردني في تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه بأفضل الممارسات والمعايير الدولية التي تتبعها البنوك المركزية في الدول المتقدمة.

منهجية عمل التنمية المستدامة في البنك المركزي

محاور التنمية المستدامة

أولاً- التنمية الاقتصادية:

وذلك من خلال رفع مستويات الإنتاج واستخراج أشكال وأساليب جديدة له تساهم في دفع عجلة النمو من خلال إجراء التغييرات في البنية الاقتصادية.



ثانياً- التقدم المجتمعي:

وذلك من خلال تنشيط المجتمعات وتنميتها من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر

والبطالة والتركيز على التدريب وتطوير رأس المال البشري الأنثوي والذكوري والاستمرار في رفع مستوى الثقافة لدى الأفراد والمجتمعات.

ثالثاً- حماية البيئة:

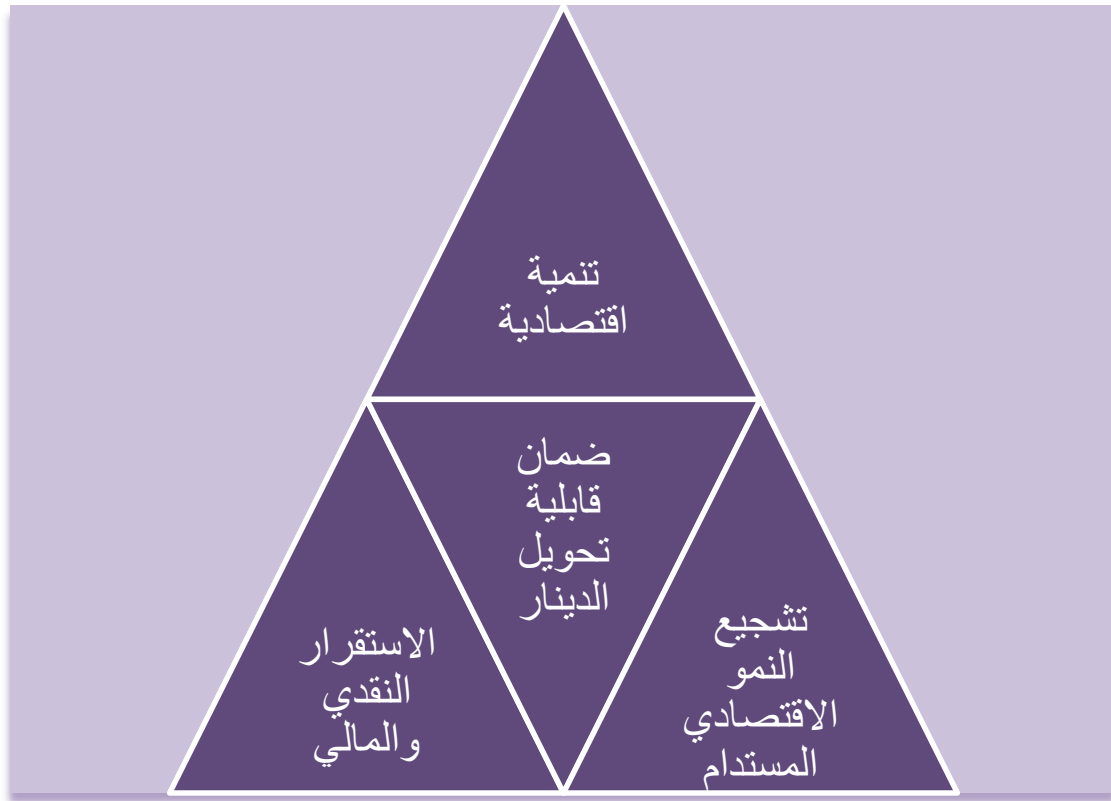
الاستفادة من الموارد دون إلحاق الضرر بها والمحافظة عليها وتنميتها وتقليل المخاطر المحيطة بالأرض ومن فيها.

أهداف التنمية المستدامة في البنك المركزي الأردني

التنمية الاقتصادية :

استمدت أهداف التنمية الاقتصادية من أهداف البنك المركزي والتي حددت بموجب قانون البنك المركزي وهي:

1. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.
2. ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني.
3. تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.



خطة عمل التنمية الاقتصادية في البنك المركزي الأردني

إن خطة العمل للتنمية الاقتصادية مستمدة من الخطة الإستراتيجية للبنك وكافة الاستراتيجيات المساندة حيث تم الاعتماد عليها لتمثل خطط عمل الوحدات التنظيمية ووزعت المهام بموجب مسؤولية ومشاركة كل وحدة تنظيمية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمساندة للبنك المركزي.

التنمية الاقتصادية (2013-2014)

يسعى الأردن إلى تحقيق تنمية مستدامة تتسم بالشمولية على المدى المتوسط والطويل من خلال تعزيز معدلات النمو واستدامتها وخفض معدلات الفقر والبطالة، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية قادرة على إدارة الأزمات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وقد جاء البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة منذ عام 2012 ليحقق هذه الأهداف، وينتقل بالاقتصاد الأردني إلى بر الأمان، حيث نجح هذا البرنامج في مواجهة التحديات التي عصفت بالاقتصاد الأردني جراء التطورات السلبية الإقليمية والعالمية خلال الأعوام الماضية. وقد كان للإجراءات الاقتصادية التي تم تبنيها في إطار هذا البرنامج، وخاصة السياسات المالية والنقدية دوراً هاماً في إعادة الاقتصاد الأردني إلى مساره الإيجابي. فعلى سبيل المثال، نجحت السياسة النقدية في تعزيز الثقة العامة بالبيئة الادخارية والاستثمارية في المملكة، حيث شهدت معظم المؤشرات النقدية الرئيسة تحسناً ملموساً في أدائها خلال عام 2014. فقد ارتفع رصيد الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة 17.3% ليناهاز 14.1 مليار دولار، هذا علاوة على انخفاض معدل الدولار بشكل ملحوظ وارتفاع الطلب على الدينار الأردني كعملة ادخارية.

وعلى الصعيد الخارجي، شهدت مؤشرات القطاع الخارجي تحسناً ملحوظاً خلال عام 2014، حيث تقلص عجز الحساب الجاري بشكلٍ ملموس لتصل نسبته إلى 6.8% من الناتج المحلي خلال عام 2014 بالمقارنة مع عجز بلغت نسبته 10.3% من الناتج خلال عام 2013 مدفوعاً بتحسّن عائدات الدخل السياحي وحوالات العاملين، وتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء عليه، سجل الاقتصاد الأردني خلال عام 2014 تحسناً في أدائه، على الرغم من تنامي الأجواء السياسية المضطربة في المنطقة واستمرار انقطاع إمدادات الغاز المصري للأردن، بالإضافة إلى استمرار تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. فقد نما الاقتصاد الوطني بنسبة 3.1% خلال عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8% خلال عام 2013. كما سجل معدل التضخم في أسعار المستهلك مستويات مقبولة خلال عام 2014، إذ بلغ 2.9% بالمقارنة مع 4.8% في عام 2013. أما أداء الموازنة العامة فقد شهد تحسناً واضحاً خلال عام 2014، بالرغم من ارتفاع الدين العام والذي يتوقع أن يبدأ في الانخفاض في الأجل المتوسط، حيث تراجع العجز المالي، بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 بمقدار 3.2 نقطة مئوية مسجلاً 2.3% من الناتج المحلي، بالمقارنة مع عجز نسبته 5.5% في عام 2013. كما انحسرت خسائر شركة الكهرباء الوطنية إلى النصف تقريباً.

من ناحية أخرى، لا زالت مشكلة البطالة تؤرق الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف الجهود في سبيل خلق المزيد من فرص العمل، وتوفير البيئة التشريعية الملائمة، والمناخ الاستثماري المناسب. وفي هذا الإطار، جاءت إجراءات السياسة النقدية تهدف بشكل رئيس إلى توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وتعزيز وتقوية أساسيات البيئة الاقتصادية السليمة. حيث ركزت جهود البنك المركزي في الآونة الأخيرة على توظيف أدواته النقدية لتعزيز أركان الاستقرار النقدي وحفز النمو الاقتصادي، والتي كان آخرها تحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية مجدداً بشكل يساعد البنوك على إدارة سيولتها الراكدة بكفاءة وفعالية لغايات تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. هذا إلى جانب تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس في شباط من العام الحالي 2015 لتشجيع الائتمان للقطاع الخاص وبما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

محاور وآلية تطبيق التنمية المستدامة في البنك المركزي :

الغايات	الأهداف	النشاطات
الغاية الأولى: تجذير الحس بالمسؤولية المجتمعية لدى العاملين بالبنك وتفعيل تواصلهم وتفاعلهم مع المجتمع	الهدف الأول: زيادة الوعي وتعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية.	-التوعية بمفهوم المسؤولية المجتمعية ورفع كفاءة العاملين في البنك على مختلف المستويات -تشجيع العمل التطوعي في نشاطات المسؤولية المجتمعية -التعريف بجميع أنشطة المسؤولية المجتمعية التي يقوم بها البنك -المشاركة في الأنشطة المجتمعية -تقدير وتكريم الأطراف الخارجية المشاركة في الأنشطة التطوعية الاجتماعية -إقتناء آلات لإتلاف أوراق النقد آلياً
	الهدف الأول: حماية البيئة من التلوث الناتج عن حرق أوراق النقد التالف	-حماية البيئة من خلال إعادة تدوير الورق والملفات بعد عمليات الجرد السنوي -فرز النفايات الورقية اليومية وتوريدها لجمعية أصدقاء البيئة الأردنية بهدف إعادة التدوير -توعية العاملين بالبنك بأهمية تدوير النفايات الورقية -تعديل المواصفات القياسية للطابعات بحيث تحتوي بشكل إجباري على ميزة الطباعة على الوجهين
	الهدف الثاني: حماية البيئة من التلوث من النفايات الصلبة	-استخدام مصابيح ترشيد استهلاك الكهرباء -إعادة هندسة للإضاءة في البنك من حيث أماكنها وعددها -نشر الوعي بين الموظفين
	الهدف الثالث: ترشيد استهلاك الطاقة داخل مباني البنك	-تقديم الدعم اللوجستي للصندوق -مشاركة موظفي البنك المركزي الأردني بالتدريس في الجامعات والمعاهد الأردنية
الغاية الثانية: حماية البيئة	الهدف الأول: دعم صندوق الحسين للإبداع والتفوق	-التطوع في برنامج إنجاز
	الهدف الثاني: رفد الجامعات والمعاهد بالمدرسين من العاملين في البنك	-تزويد المدارس ومعاهد التدريب المهني وأية جهات أخرى بأجهزة حواسيب شخصية -التبرع بكتب ودوريات لمكتبات الجامعات والمدارس والمكتبات العامة
	الهدف الثالث: رفد المدارس الأردنية بالمحاضرين على أساس التطوع	-تقديم الدعم المادي الكفيل باستصلاح عدة مدارس حكومية
	الهدف الرابع: تقديم التبرعات العينية والنقدية للمدارس والمعاهد والجامعات	-المساهمة بنسبة 40% من نفقات معهد الدراسات المصرفية
الغاية الثالثة: دعم التعليم	الهدف الأول: تقديم الدعم لمعهد الدراسات المصرفية	-تقديم الدعم اللوجستي لفرعي معهد الدراسات المصرفية في إربد والعقبة
	الهدف الثاني: دعم مؤسسات المجتمع المحلي من خلال إتاحة مرافق البنك لها	-توفير إمكانية استخدام مرافق فرعي البنك لمؤسسات المجتمع المحلي في كل من فرعي إربد والعقبة

الهدف الثالث: تدريب طلاب الجامعات والمعاهد الأردنية على الأعمال المصرفية والمالية والاقتصادية لدى البنك المركزي الأردني	-استقبال متدربين من الجامعات والمعاهد الأردنية للتدريب داخل البنك المركزي الأردني
	-استقبال الطلاب والأكاديميين للاستفادة من مكتبة البنك المركزي المتخصصة
	-استقبال متدربين من مؤسسات خارج الأردن للتدريب على أعمال البنك
	-طباعة كتيبات النقد الأردني باللغتين العربية والانجليزية
الهدف الرابع: التعريف بالنقد الأردني والمسكوكات التذكارية	-إصدار بروشور بالمسكوكات التذكارية المعروضة للبيع للهواة
	-إصدار بروشور بأوراق النقد من كافة الإصدارات المعروضة للبيع للهواة
	إطلاق مشروع التعليم المالي والمجتمعي
	-دعم مؤسسة الحسين للسرطان
الغاية الخامسة: دعم الصحة	الهدف الأول: دعم المؤسسات الطبية
	الهدف الثاني: التثقيف الصحي
الغاية السادسة: دعم السياحة	الهدف الأول: رعد المتاحف الأردنية بالمسكوكات الأثرية والتذكارية
	تلبية طلبات المتاحف الأردنية حسب الأصول
الغاية السابعة: دعم قطاع الطاقة	توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع السياحية بسعر فائدة منخفض
	توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات لتحفيزهم على استخدام الطاقة البديلة وبسعر فائدة منخفض
الغاية الثامنة: دعم المرأة	الهدف الأول: تعزيز دور المرأة في المجتمع المحلي
	دعم القروض للمشاريع الصغيرة الممنوحة للمرأة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمحلية
الغاية التاسعة: دعم وحدة مكافحة غسل الأموال	الهدف الأول: تقديم الدعم اللوجستي لوحدة مكافحة غسل الأموال
	تقديم الدعم اللوجستي لوحدة مكافحة غسل الأموال
الغاية العاشرة: تقديم الدعم والمساندة للأيتام وكبار السن وذوي الإعاقات	الهدف الأول: دعم مختلف فئات المجتمع
	-كفالة عدد من الأيتام
الغاية الحادية عشر: المساهمة في تثقيف المجتمع	تقديم التبرعات العينية والمادية للجمعيات الخيرية
	تعيين عدد من ذوي الإعاقات في البنك
الغاية الثانية عشر: الاستجابة لمتطلبات طارئة ومستجدة ومبادرات ملكية سامية في مجال المسؤولية المجتمعية	تلبية الإدارة العليا للبنك المركزي دعوات عقد محاضرات تثقيفية في المدارس والجامعات
	- عقد محاضرات تثقيفية متنوعة لموظفي البنك المركزي الأردني



التقدم المجتمعي

تستهدف التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والإنساني تنشيط المجتمعات وتنميتها من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر والبطالة والتركيز على التدريب وتطوير رأس المال البشري الأنثوي والذكوري والاستمرار في رفع مستوى الثقافة لدى الأفراد والمجتمعات.

وعليه واستكمالاً لمسيرة البنك في دعم التنمية المستدامة، فقد أنجز البنك خلال الأعوام 2013-2014 العديد من الإنجازات والمساهمات التي اعتمدت مبدأ العطاء الإنساني والتكافل الاجتماعي المستمد من وعي موظفي البنك المركزي الأردني بمهامهم وواجباتهم الرامية إلى تأسيس مجتمع ثابت وتحقيق مبادئ العطاء والتكافل والتفاعل الإيجابي مع العالم والمحيط.

فعلى صعيد المجتمع الخارجي، فقد قام البنك بالعديد من الأنشطة خلال العامين 2013-2014 حيث تم تقديم الدعم المادي واللوجستي والإداري والتوجيهي لعدة قطاعات من مؤسسات المجتمع المدني العام والخاص. فعمل على دعم الأسر الفقيرة المحتاجة في شهر رمضان المبارك، كما سعى إلى تحسين بيئة التعليم في المجتمع المحلي، ودعم التعليم بتقديم التدريب المصرفي المستمر للطلبة والمصرفيين داخل وخارج المملكة، كما واصل البنك في توزيع نشرات التوعية بالنقد الأردني تبين فئاته وعلاماته الأمنية.

كذلك فقد قام بدعم السياحة من خلال إهداء المتاحف الأردنية الإصدارات الخاصة من المسكوكات التي تخلد المناسبات أو تقديم العون النقدي في بعض الأحيان، هذا بالإضافة إلى الاستجابة إلى المتطلبات الطارئة والمبادرات الملكية السامية وأهمها سكن كريم لعيش كريم.

النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الخارجي خلال الفترة 2013-2014

أولاً: التطوير والتعلم المستمر ونشر المعرفة المالية والمصرفية:

واصل البنك مسيرته لدعم التطوير والتعلم ونشر المعرفة المالية والمصرفية ضمن الخطة الإستراتيجية المعتمدة، وذلك إدراكاً من قبل الإدارة العليا للبنك المركزي لأهمية الدور الذي يقوم به البنك في تنمية وتقدم المجتمعات، حيث عمل البنك في هذا المجال بشكل شامل راعي التنوع في الفئات المستهدفة ونوع وحجم المعرفة لتتناسب متلقي الخدمة. فكان للبنك حضوراً متميزاً داخل الأردن وخارجه على المستوى الإقليمي، وكان سفيراً ينقل خبراتنا وتجاربنا المقدرة في المنطقة. وقد نفذ البنك في هذا المجال العديد من الأنشطة خلال الأعوام 2013-2014 والتي كان من أبرزها:

على الصعيد الإقليمي، استمر البنك المركزي الأردني في جهوده لنشر المعرفة والتعليم على النطاق الإقليمي، حيث استقبل خلال العام 2013 متدربين من مؤسسات خارج الأردن وذلك للتدريب على أعمال البنك بلغ عددهم (26) متدرب، كما استقبل خلال العام 2014 (28) متدرب.

أما على الصعيد المحلي، فقد اشتملت جهود البنك المركزي على العديد من النشاطات لعل من أهمها:

1. استقبال وفود طلابية رسمية من عدة جامعات وكليات ومدارس أردنية، حيث تم إطلاعهم على البنك المركزي بوحده وأعماله وآليات إدارة وتنفيذ السياسة النقدية لديه، وأهم إنجازاته بالإضافة إلى اصطحابهم في جولة داخلية تضمنت زيارة متحف النقد وعدد من الوحدات التنظيمية. وبلغ عدد زوار البنك (402) زائر خلال العام 2013، و (180) زائر خلال العام 2014.

2. تدريب شامل لطلبة الجامعات على الأعمال المصرفية بشكل عام وأعمال البنك المركزي بشكل خاص وذلك في المركز وفرعي إربد والعقبة، حيث تراوحت فترات التدريب ما بين 5-69 يوم عمل، حيث بلغ عدد المتدربين في عام 2014 (25) طالب وطالبة مقابل (29) خلال العام 2013.

3. في مجال التدريس، شارك العديد من موظفي أسرة البنك المركزي بالتدريس والتدريب في الجامعات والمعاهد الأردنية المختلفة، والذي يتم تحت رعاية ودعم من البنك المركزي الأردني.

4. واصل البنك تشجيع موظفيه للاشتراك في برنامج تهيئة الفرص الاقتصادية للشباب الأردني (إنجاز) منذ عام 2007، من خلال تمكين عدد من موظفيه بتقديم دورات إنجاز في مدارس العاصمة ومحافظاتها، حيث يهدف البرنامج إلى بناء وتنمية مهارات الشباب وتعزيز قدراتهم وإبداعاتهم للعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد.

5. تبرع البنك المركزي الأردني، وبالتعاون مع برنامج إنجاز، بخمسة عشر جهاز حاسوب لمدرسة أم عمارة الثانوية للبنات في سحاب. حيث قام محافظ البنك المركزي بإلقاء محاضرة لطالبات المدرسة، قدم خلالها صورة مشرقة من حياته العملية والعلمية لطالبات المدرسة وأجاب عن أسئلة الطالبات.



6. قيام البنك المركزي باحتضان صندوق الحسين للإبداع والتفوق، والذي تأسس برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني في عام 1999. ويتم تمويله من قبل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في الأردن كجزء من مسؤوليتها المجتمعية. حيث يسعى الصندوق لتخطيط وتنفيذ مشاريع تهدف إلى تطوير جودة التعليم العالي والتعليم بشكل عام، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وتطويعها لتعزيز التنمية ودعم إصدار الكتب والمجلات العلمية والدوريات المحكمة والتي تتسجم مع أهداف الصندوق.

7. قام محافظ البنك المركزي الأردني ونائبه بتلبية العديد من الدعوات لإلقاء محاضرات حول الاقتصاد الأردني والسياسة النقدية والقطاع المصرفي، كما قام بالمشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.

8. الاستمرار بدعم معهد الدراسات المصرفية.
9. يمتلك البنك المركزي مكتبة متخصصة في المجالات المصرفية والاقتصادية وتعتبر فريدة من نوعها على مستوى المملكة، ومتاحة لكل من يطلب المعلومة الاقتصادية والمالية من الطلاب والأكاديميين.
10. قام البنك المركزي في فرعيه إربد والعقبة بتدريب عدد كبير من موظفي فروع البنوك التجارية العاملة في محافظات الشمال والجنوب بالإضافة إلى عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمواضيع المالية مثل مفوضية العقبة وذلك بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية.
11. عقد البنك ما يزيد على 28 ورشة عمل تعريفية وتدريبية وبحثية للمؤسسات والوزارات والبنوك التجارية.
12. عقد البنك عدة محاضرات تثقيفية وتوعوية لموظفيه في مختلف مجالات المعرفة المالية والمصرفية، مثل إدارة المخاطر، أمن وحماية المعلومات، العملة الافتراضية Bitcoins، نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً JO- EBPPS.
13. عقد البنك عدد من المحاضرات التثقيفية لموظفيه في مختلف مواضيع الصحة وسلامة الغذاء والدواء وندوة تعريفية حول القانون الجديد للضمان الاجتماعي.

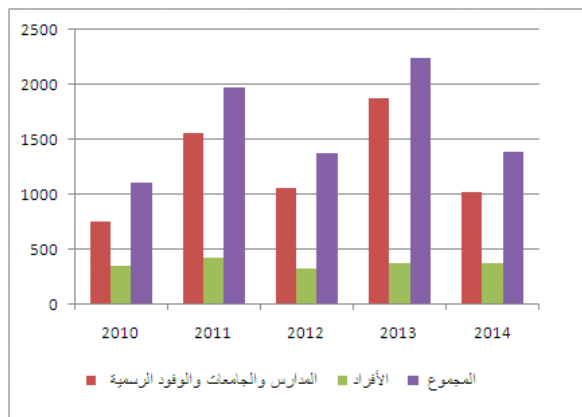
ثانياً: دعم السياحة:

- **متحف البنك:** إدراكاً من البنك المركزي لأهمية النقد الذي تم تداوله في الأردن عبر العصور، فقد بذل البنك جهوداً استهلكت في بداية الثمانيات لتأسيس متحف النقد حيث افتتح رسمياً عام 1988 في عهد المغفور له بإذن الله الملك حسين بن طلال في مبنى البنك المركزي. وتشتمل معروضات المتحف على مجموعة من المسكوكات القديمة والحديثة التي تم تداولها في الأردن منذ العهد اليوناني ولغاية آخر إصدار أردني من المسكوكات مع تركيز خاص على الفترات الإسلامية، إضافة إلى إصدارات مجلس النقد الأردني من الأوراق النقدية والمسكوكات وكذلك إصدارات البنك المركزي الأردني من أوراق النقد والمسكوكات المتداولة والميداليات التذكارية.

كما يقوم المتحف بتقديم الخدمات التعليمية ومساعدة البحث العلمي إضافة إلى تأريخ وترويج تاريخ الأردن ومنطقة بلاد الشام النقدي.

وتاليا جدول بتطور أعداد زوار المتحف خلال الأعوام (2010-2014) :

العام	المدارس والجامعات والوفود الرسمية	الأفراد	المجموع
2010	752	352	1104
2011	1557	417	1974
2012	1059	319	1378
2013	1876	371	2247
2014	1014	375	1389



• **دعم المتاحف المحلية:** كما يسهم المتحف في دعم المتاحف والسياحة المحلية، حيث قام بتزويد كلا من متحف السلط ومتحف الأردن بمجموعات من المسكوكات الأثرية والمسكوكات الحديثة ليتم عرضها لديهم.

كما قام البنك المركزي ممثلاً بفريق دعم المجتمع المحلي بتقديم تبرع مادي لمتحف لا ستوريا في مادبا والذي يعمل حالياً على إنشاء أكبر لوحة فسيفسائية في العالم لتمكنه من تسجيلها في موسوعة غينيس للأرقام القياسية.

ثالثاً: تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني



عمل البنك المركزي برغبة أكيدة وحرص كبير في مجال التنمية المستدامة والعطاء المجتمعي والإنساني بمعناه الواسع لما يجسد ذلك من مبادئ أساسية في التنمية الاقتصادية المنشودة، والتي أرسى دعائمها سيد البلاد الملك عبدالله الثاني، فتم النظر في هذا المجال بشمولية من حيث الفئات المستهدفة ونوعية الدعم حيث قام البنك بإنجاز العديد من النشاطات والتي من أبرزها ما يلي:

1. قام البنك بالتبرع بقرطاسية مدرسية كاملة لعدد من طلاب المدارس الحكومية في المملكة، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه المبادرة ما يقارب من 350 طالب وطالبة.
2. قام البنك المركزي بالتبرع بخمسة عشر جهاز حاسوب لمدرسة أم عمارة الثانوية للبنات في سحاب.
3. قدم البنك المركزي بمناسبة شهر رمضان الفضيل في عام 2013 طرود خيرية لـ 50 عائلة مستورة في محافظة المفرق.
4. تكفل البنك المركزي بإصلاح مدرستين حكوميتين تقعان في لواء الجيزة وتخدمان ما يقارب من 250 طالب وطالبة.



رابعاً: التعاون في المجال الصحي

يهتم البنك المركزي بالجانب الصحي، سواء ما يخص المجتمع الخارجي او المجتمع المحلي ممثلاً بكافة موظفيه ومستخدميه. وقد تجلّى ذلك في العديد من النشاطات التي يقوم بها البنك والتي من أبرزها:

- اعتاد البنك المركزي، وبالتعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك لدم، على تنظيم حملات تبرع بالدم بشكل نصف سنوي ووفقاً للمواعيد التي ترد للبنك من المديرية.

- يقوم البنك المركزي بدعم مؤسسة الحسين للسرطان من خلال:

1. عمل اشتراكات وبطاقات لكافة العاملين لديه والمنتفعين من الخدمات الطبية.

2. عقد محاضرة توعية وورشة عمل لمدة يوم كامل بمرض سرطان الثدي وأهمية الفحص المبكر للموظفات في البنك بالتعاون مع البرنامج الأردني لسرطان الثدي.

3. التنسيق مع البرنامج الأردني لسرطان الثدي لإجراء فحص دوري وبشكل نصف سنوي لموظفات البنك داخل عيادة البنك المركزي.



خامساً: الاستجابة لمتطلبات طارئة ومستجدة ومبادرات ملكية سامية في مجال المسؤولية المجتمعية عند صدورها.

- الإشراف والرقابة على قطاع التمويل الأصغر.
- حشد الجهود الدولية لتوفير التمويل اللازم لدعم قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة وآجال مناسبة.
- إطلاق مشروع التعليم المالي والمجتمعي.

حماية حقوق الملكية الفكرية في البنك المركزي

يعود اهتمام البنك المركزي بحماية حقوق الملكية الفكرية الى عام 1985، بالتزامن مع إنشاء دائرة الحاسوب آنذاك، حيث احتفظ البنك بوثائق رخص البرمجيات التي تم تزويده بها من قبل الشركات الموردة للأجهزة، واستمر البنك بذلك حتى عام 1992 حين صدر قانون "حماية حقوق الملكية الفكرية" في الأردن رقم (22).

وفي عام 1999، وبمشاركة البنك المركزي قامت جمعية البنوك بتشكيل لجنة خاصة لدراسة تطبيق القانون في البنوك والطلب من "الجمعية الأردنية لحماية حقوق المؤلف" إعطاء مهلة للبنوك لتصويب أوضاعها .

وفي عام 2000، وبعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، أصدر محافظ البنك المركزي بلاغاً داخلياً مفاده: "نظراً لقرب تطبيق قانون حماية حق المؤلف في الأردن فإنه يمنع منعاً باتاً القيام بتنزيل أي برمجيات على أجهزة البنك دون الحصول على موافقة الجهات المختصة" ، وعليه تم البدء بالقيام بكشف ميداني دوري على الأجهزة للتأكد من البرمجيات المثبتة عليها. وقد استمر البنك خلال الفترة 2013-2014 باعتماد السياسات والاستراتيجيات والموثائق المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي تشمل:

1. استراتيجية المعلومات الخاصة بالتعامل مع المعلومات التي تشمل ضرورة التوافق مع القوانين والأنظمة.
2. السياسة الخاصة بأمن وحماية المعلومات: التي اشتملت على فصل خاص بالتطابق مع التشريعات الأردنية والدولية وخصوصاً حماية حقوق الملكية الفكرية.
3. ميثاق السلوك المهني الخاص بأمن وحماية المعلومات: الذين انبثق من سياسة أمن وحماية المعلومات وتم توزيعه على كافة الموظفين حيث طالب بضرورة مراعاة حقوق الملكية الفكرية عند تنفيذ أعمالهم داخل البنك.
4. مكتبة نظم المعلومات: من مهامها حصر ومتابعة كافة الرخص الخاصة بالتجهيزات الحاسوبية في البنك.

كما استمر البنك باعتماد أسلوب تقني لإدارة عملية تنزيل البرمجيات على أجهزة الحواسيب الشخصية من خلال نظام مركزي يعطي صلاحية التنزيل لقسم محدد، وبحيث لا يقوم هذا القسم بتنزيل البرمجيات إلا بعد أن يكون هناك ترخيص لهذه البرمجيات.

وفي مجال التطوير يعمل البنك حالياً لتطبيق أنظمة داخلية لإدارة التجهيزات الحاسوبية ومراقبة التغييرات عليها وفق الأنظمة والتعليمات الداخلية وبما يضمن عدم تجاوز الترخيص بهذه التجهيزات حيث أن عملية تثبيت أي نظام حالياً تحتاج إلى أن يكون هذا النظام قد تمت الموافقة على شرائه سابقاً وتم استلام الترخيص الخاص به وعلى أن يتم توثيق عملية تثبيت النظام على الأجهزة من خلال عدد من النماذج التي أعدت لهذه الغاية.

هذا ويتكلف البنك المركزي سنوياً ما يزيد عن 360/- ألف دينار أردني في سبيل الاستمرار في التطابق مع القوانين الأردنية والدولية فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك استمرار الحصول على الدعم الفني وحقوق الترقية للأنظمة المستخدمة لديه.

النشاطات التي تم تنفيذها ضمن محور المجتمع الداخلي خلال الفترة 2013-2014

العدالة في التعامل وتوطيد العلاقات بين الموظفين

* تكافؤ الفرص بين كافة العاملين :

1- تكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة:

يحرص البنك على توفير كافة التسهيلات للعاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة
لتمكنهم من ممارسة عملهم بيسر وسهولة. والجدول التالي يوضح عدد موظفي البنك
المركزي من ذوي الاحتياجات الخاصة:

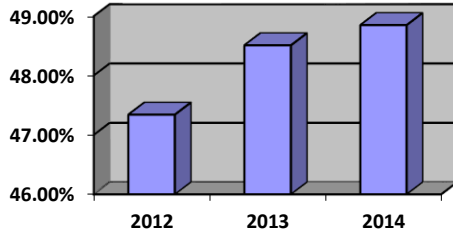
العام	عدد الموظفين
2012	6
2013	6
2014	4



2- تكافؤ الفرص للإناث:

يعتبر البنك المركزي الأردني من أوائل المؤسسات الرائدة في الاهتمام بالمرأة، حيث
تشكل المرأة حوالي نصف رأس ماله البشري. وهنا يفخر البنك المركزي الأردني بتعيين أول
نائب محافظ امرأة على صعيد البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي بدوره
يعزز ويؤكد دور البنك المركزي الأردني في دعم المرأة لتتبوأ أفضل المراكز في الدولة في
المجال المصرفي والاقتصادي والمالي.

مساهمة الإناث في العمل:



% من كافة العاملين		
2014	2013	2012
%48,85	%48,51	%47,34

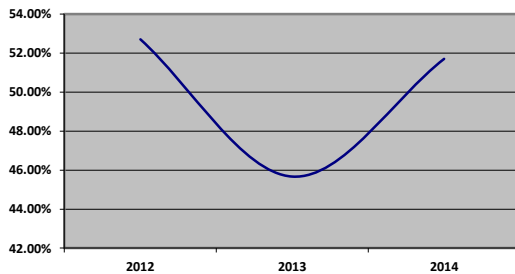
بلغت نسبة الإناث العاملات في البنك خلال عامي 2013 و 2014 حوالي 49% مقارنة بالسنوات السابقة. وهذا يؤكد على حرص البنك المركزي الأردني واهتمامه بدعم المرأة وإفساح المجال لها لتأخذ مكانها في سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل.

مساهمة الإناث في الإدارة (الوسطى والعليا):

% من الإدارة (الوسطى والعليا)		
2014	2013	2012
%23.91	%23.88	%24.32

ومن الجدير ذكره أن معايير التوظيف والترقيات والتدريب والتطوير لدى البنك لا تستهدف نسبة محددة لمشاركة المرأة وإنما تعتمد الكفاءة التي تستند لأسس ثابتة وشفافة تعتمد أفضل الممارسات العالمية في هذه المجالات. والجدول التالية توضح نسب مشاركة المرأة في التعيينات والترقيات والتدريب والتطوير والدوران الوظيفي.

نسبة الإناث في التعيينات:



% من كافة العاملين		
2014	2013	2012
%51.70	%45.67	%52.70

نسبة الإناث في الترقّيات

% من كافة العاملين		
2014	2013	2012
%53.80	%57.63	%48.70

نسبة الإناث في التدريب والبعثات

% من كافة العاملين		
2014	2013	2012
%39.20	%36.10	%37.50

نسبة الدوران الوظيفي للإناث

% من كافة العاملين		
2014	2013	2012
%2.98	%1.91	%1.60

3. تكافؤ الفرص حسب التحصيل العلمي:

لدى البنك المركزي جدول تصنيف وظائف وبطاقات وصف وظيفي تشمل كافة الوظائف التنفيذية والإشرافية تفصل متطلبات التحصيل العلمي لكل وظيفة معتمدة أفضل الممارسات العالمية والتجارب السابقة في هذا المجال. حيث تغطي الوظائف المطلوبة في البنك كافة المؤهلات العلمية من شهادة الثانوية العامة وحتى شهادات الدراسات العليا إضافة إلى الشهادات المهنية.

% من كافة العاملين			
2014	2013	2012	
%7.79	%8.64	%11.30	ثانوية عامة
%10.62	%11.21	%10.55	دبلوم متوسط
%52.57	%50.37	%47.83	بكالوريوس
%29.02	%29.78	%30.32	دراسات عليا *

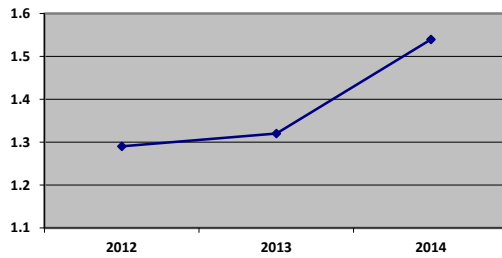
* (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)

التدريب والتمكين

1- التدريب:

يسعى البنك منذ نشأته إلى تعزيز المعارف وتطوير القدرات للموظفين من خلال إشراكهم في الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية التي لها علاقة مباشرة في عمل البنك أو من خلال ابتعاث موظفين للحصول على شهادات علمية في مختلف مجالات العمل في القطاع المصرفي داخل وخارج المملكة.

نسبة الاستفادة من التدريب



(دورة / موظف)		
2014	2013	2012
1.54	1.32	1.29

تشير النسب المرتفعة لاستفادة موظفي البنك من التدريب في الجدول أعلاه إلى اهتمام البنك المركزي وحرصه على تدريب وتطوير موظفيه لمواكبة متطلبات العمل وبما ينسجم مع أهدافه الإستراتيجية ورسالته ورؤيته .

2- التمكين:

التفويض والمشاركة في السياسات والقرارات:

إن التفويض والمشاركة في صنع القرارات داخل البنك المركزي الأردني هو أحد الأساليب التي يلجأ إليها البنك المركزي لتمكين موظفيه وإكسابهم مهارات وخبرات المدراء والقادة الإداريين، حيث يستند البنك في ذلك إلى نظام تفويض الصلاحيات المنبثق عن التعليمات التطبيقية للتواقيع الموجود منذ نشأة البنك المركزي والذي يتم مراجعته وتعديله بشكل سنوي. والذي بدوره يقلص التسلسل الإداري والحد من البيروقراطية والتركيز على موظفي الخط الأول بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لمتلقي الخدمة.

ويوضح الجدول عدد الموظفين المفوضين بالتوقيع (أ و ب) نيابة عن البنك المركزي

عدد المفوضين بالتوقيع (أ ، ب)			
	2012	2013	2014
توقيع أ	70	83	89
توقيع ب	45	50	51

كما وأن البنك يتبع إستراتيجية فعّالة بما يخص الاتصالات الداخلية والتي شملت قنوات الاتصال الأفقية والعمودية، الرسمية والغير رسمية وذلك لنقل ومشاركة المعرفة بين الموظفين بما يثري خبرات الموظفين ورفع كفاءاتهم ويمكنهم من تسلم مهام ومناصب إدارية وقيادية بسلاسة وبمستوى عالي من المؤسسية.

التقدير والتكريم:

تهدف إستراتيجية إدارة الموارد البشرية إلى تحفيز كافة العاملين وتشجيع روح العمل الجماعي وتنمية روح الإبداع والتميز وتمكين الموظفين بما ينسجم والمبادئ الأساسية لنظام الموظفين مدعومة بتوفير بيئة عمل صحية ومناسبة. حيث يكافئ الأداء المتميز لموظفيه ومستخدميه من خلال تطبيق عدة آليات لتحفيزهم منها أسس منح المكافآت المالية، كتب الشكر الموجهة من الإدارة العليا للعاملين الذين يقومون بأعمال متميزة تساعد في تحسين أداء البنك، وآلية اختيار الموظف/المستخدم المتميز التي تعتمد أسس واضحة لتكريم كل من قام بعمل متميز، أو حصل على تقييم أداء سنوي متميز أو تقدم بفكرة إبداعية، أو صدر عنه سلوك متميز حيث يتم التكريم من الإدارة العليا بناءً على تنسيب من لجنة الموارد البشرية بشكل ربع سنوي.

وفي مجال تكريم الموظفين نورد أهم ما تم انجازه خلال الفترة 2013-2014:

- قامت لجنة النشاط الاجتماعي بتنظيم حفل تكريم الزميلات والزملاء الذين أمضوا عشرين عاما وعشرة أعوام في خدمة البنك المركزي.
- كما نظمت حفل تكريم للزميلات والزملاء الذين انتهت خدماتهم في البنك.
- تقديم المكافآت المالية ويتم ذلك بموجب تعليمات معلنة وصريحة توجب تقديم مكافأة لكل من كلف بقرار من المحافظ بمهمة خاصة كالدراسات والتقارير وتقديم الخبرات والاستشارات ضمن فترة محددة.

- تكريم الموظفين المتميزين.
- تكريم موظفات البنك المركزي بمناسبة حلول يوم المرأة العالمي وعيد الأم.



مكان العمل:

أ. رفع الجاهزية الالكترونية:

- قدر البنك مدى أهمية الجاهزية الالكترونية في رفع كفاءة الموظفين من حيث كم ونوع الإنجاز فقام خلال الفترة 2013-2014 بالإجراءات التالية لرفع الجاهزية:
1. الاستمرار بربط أجهزة المركز من خلال نظام تحسين إدارة التجهيزات الحاسوبية.
 2. الاستمرار بتحديث برنامج مكافحة الفيروسات على أجهزة المستخدمين.
 3. تزويد كل الموظفين بخدمة الانترنت.
 4. توفير جهاز حاسوب لكل موظف وتوفير أجهزة محمولة للوظائف التي تتطلب أعمال خارج البنك مثل المفتشين.
 5. توفير طابعة واحدة لكل قسم على الأقل.
 6. استمرار العمل على تحديث الأجهزة وفق أحدث المواصفات، حيث يتم الاستغناء عن الأجهزة التي يزيد عمرها التشغيلي عن (5) سنوات.
 7. تزويد الموظفين الجدد بخدمة البريد الالكتروني لتغطي الخدمة كافة الموظفين أولاً بأول.

ب. التكيف والإضاءة

يراعي البنك توفير بيئة صحية تساعد على إنجاز الأعمال المطلوبة من العاملين بكفاءة وفعالية وتساعد على الإبداع، فقد تم تزويد البنك بأجهزة تكييف ذات فعالية عالية، بالإضافة إلى توفير بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض، ويتم عمل فحوصات دورية لبيئة عمل البنك من خلال لجان السلامة العامة التابعة لوزارة الصحة. كما ان نظافة البنك العامة يتم الاعتناء بها بشكل مستمر لتوفير البيئة النظيفة والصحية.

ج. فرق الإنقاذ وخطط الطوارئ

حرص البنك على إيجاد وتأهيل فرق إنقاذ وطوارئ مدربة ومؤهلة (إطفاء، إنقاذ، إسعاف، إرشاد) تعمل وفق خطة معدة مسبقاً، تحدد مهام ومسؤوليات أعضاء فرق الإنقاذ، وتم تدريبهم بالتنسيق مع مديرية الدفاع المدني العام ويتم خلال العام إجراء أكثر من تجربة إخلاء يتم فيها تجربة التعامل مع حوادث مختلفة.

د. عيادة دائمة في موقع البنك

يوجد في البنك عيادة مجهزة تجهيزاً مناسباً لاستقبال المرضى من الموظفين ولإسعاف الحالات الطارئة، في حين يتم تحويل الحالات المرضية الأخرى إلى المستشفيات والعيادات المتخصصة. كما تتولى العيادة متابعة وتنظيم حملات التبرع بالدم بالتعاون مع وزارة الصحة، والتي تتيح للموظف التبرع بالدم دون تحمل عناء ومشقة الذهاب الى بنك الدم، كما تقوم العيادة بتوفير بعض المطاعيم للوقاية من الأمراض المعدية.

هـ. المرافق العامة

يتوفر في البنك مكتبة متخصصة في المجالات المصرفية والاقتصاد، ومقصفين في فرعه الرئيسي عمان إضافة لمقصف في كل من فرع محافظة إربد وفرع محافظة العقبة حيث تعمل هذه المقاصف على توفير وجبات خفيفة مع المشروبات الساخنة والباردة وبأسعار تفضيلية، كما يوجد مصلى ومواقف سيارات للموظفين.

رفاه العاملين:

1. الرعاية الصحية

يوفر البنك المركزي تأمين صحي لجميع العاملين لديه الذين على رأس عملهم والمتقاعدين ولوالديهم وأزواجهم وأبنائهم، سواء كانت المعالجة داخل المملكة أو خارجها إذا اقتضت الضرورة. حيث بلغ عدد المنتفعين من التأمين الصحي والخدمات الطبية في البنك (4722) منتفع خلال عام 2014م.

عدد المنتفعين من التأمين الصحي والخدمات الطبية		
2014	2013	2012
4722	4594	4470

وحرصاً على صحة وسلامة العاملات في البنك، وبالتنسيق مع البرنامج الأردني لسرطان الثدي، يتم إجراء فحص سريري لسرطان الثدي داخل عيادة البنك المركزي وبشكل دوري للموظفات الراغبات بإجراء هذا الفحص.

كما ويعقد البنك محاضرات توعوية لموظفيه بمواضيع صحية مختلفة منها محاضرة توعوية عن الغذاء المتوازن والصحي و محاضرات تعريفية و توعوية عن مرض السكري وسرطان الثدي وكيفية الوقاية منهما.

2. السكن

استمر البنك في توفير قروض إسكان لجميع العاملين لديه بشروط ميسرة وفترة سداد طويلة تصل إلى ثلاثين سنة لمساعدتهم في تأمين سكن كريم لهم ولعائلاتهم بطريقتي التمويل الإسلامي والفائدة المباشرة. حيث بلغ عدد المستفيدين من قروض الاسكان (62) مستفيد خلال عام 2014م.

3. المساعدات الإنسانية

تعزيزاً لمبدأ التكافل الاجتماعي وترسيخاً لقيمتنا الجوهرية لتأكيد الانتماء يوجد لدى البنك صناديق تعمل على مساعدة الموظفين في حال تعرضهم لضائقة مادية، وقد تم تنظيم آليات الصرف منها ضمن تعليمات واضحة وشفافة، وهي:

أ- صندوق المساعدات الإنسانية

ويصرف منه للمساعدة في تغطية مصاريف الوفاة بمبلغ 500 دينار لحالة الوفاة للموظف/الموظفة أو أحد أبنائهم أو الأب أو الأم إضافة لتغطية نفقات معالجة حالات الإعاقة المستعصية غير المشمولة بالتأمين وذلك لكافة أبناء العاملين في البنك.

ب- سلفة صندوق لجنة النشاط

تصرف السلفة للمشارك الذي يقع في ضائقة مالية وذلك بضمان استحقاقاته من صندوق الادخار وبكفالة موظفين اثنين بما يعزز قناعة اللجنة بذلك، وعدم إمكانية حصوله على سلفة من صندوق الادخار.

ج- هبات لجنة النشاط

للمحافظ بناء على تنسيب رئيس لجنة النشاط يتم منح من يقع في ضائقة مالية هبة مالية لا تتجاوز (300) دينار لمساعدته على مواجهة ظروف طارئة وغير متكررة مع مراعاة عدم إمكانية حصوله على سلفة من صندوق الادخار أو من صندوق لجنة النشاط وعدم منحها لنفس المشارك لأكثر من مرة كل سنتين.

كما قامت لجنة النشاط الاجتماعي بتوزيع معاديات على موظفي لبنك ومستخدميه خلال العامين 2014-2015.

4. الأنشطة الترفيهية:

ولتوطيد أواصر التعاون بين الموظفين وتوفير بيئة تعزز المشاركة، تعمل لجنة النشاط في البنك المركزي على تنظيم العديد من الأنشطة الترفيهية ضمن خطة سنوية شاملة تراعي متطلبات كافة العاملين وعائلاتهم فتغطي الأنشطة الرياضية والرحلات الداخلية والخارجية والمناسبات الدينية والاجتماعية لتشارك الموظفين في أفراحهم وأتراحهم إضافة إلى الأنشطة الثقافية مثل المحاضرات والندوات وذلك ضمن تعليمات تنظم آليات العمل.

ويتم تنظيم النشاط وتقديم الدعم المالي بشكل شبه كلي أو جزئي مع توفير تسهيلات الدفع والتقسيت للموظف وأفراد عائلته لتشجيعهم بالمشاركة، وقد قامت اللجنة بتنظيم الأنشطة التالية خلال الفترة 2013-2014:

أ. الرحلات

1. رحلتان إلى الديار المقدسة لأداء مناسك العمرة.
2. رحلتان إلى البحر الميت.
3. رحلة إلى حمامات ماعين.
4. رحلتان إلى مدينة العقبة ووادي رم.
5. حفل إفطار رمضاني كل عام.



ب. الرياضة

إيماناً من البنك بأن العقل السليم في الجسم السليم ولأهمية الرياضة لبناء جسم قوي ومجتمع متماسك ودورها في تعزيز التواصل وبث روح العمل الجماعي بين العاملين يدعم البنك بشكل مستمر الأنشطة الرياضية حيث يوجد شعبة خاصة في لجنة النشاط الاجتماعي تعمل على التخطيط والتنظيم والتنفيذ للعديد من الأنشطة الرياضية التي يراعى فيها التنوع حيث شملت دورات سباحة تعليمية وكارتينج، وبولينج، وكرة طاولة، إضافة إلى تدريبات مستمرة على مدار العام لكرة القدم، كذلك يتم تنظيم بطولة كرة القدم السنوية. كما وتوفر شعبة الرياضة في لجنة النشاط الاجتماعي بالتعاقد مع نوادي صحية عروض اشتراكات للموظفين وبأسعار تفضيلية في نوادي متعددة لتراعي التوزع السكني لموظفي البنك المركزي.



حماية البيئة

أما في مجال البيئة، والذي يأخذ اهتماما كبيرا في التنمية المستدامة، فقد نصت الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي على أن: البنك المركزي لا يعمل بمعزل عن البيئة، حيث انه يتأثر ويؤثر بالبيئة. وفي هذا الإطار يضع البنك سلامة البيئة على سلم أولوياته، ويبدل الجهود اللازمة للحفاظ على البيئة وحماية حق الأجيال القادمة في العيش في مجتمع ذو بيئة نظيفة. وقد تبنى البنك المركزي ضمن خطة ومنهجية عمل مسؤوليته المجتمعية عددا من الإجراءات والبرامج ومؤشرات الأداء للحفاظ على البيئة كما سبق وأشرنا. وكما هو معروف، فإن الاهتمام بالبيئة يعتبر ركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة ومستقبل الأجيال القادمة التي لها الحق في العيش الكريم والأمن وذلك بإحداث تأثيرات إيجابية في حياة المجتمع، من خلال نشر الأفكار النافعة والأخذ بالممارسات المفيدة والمنتجة التي تحافظ على الموارد، وفي هذا المجال يحرص البنك المركزي على ضرورة الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة واقتراح الحلول لتوفير وترشيد الاستهلاك لموارد الطاقة في مباني البنك. ومن أهم الأنشطة التي يحرص البنك المركزي على القيام بها باستمرار سعيا منه للحفاظ على البيئة ما يلي:

أ. إعادة تدوير النفايات الورقية



- استمرار عمل البنك في الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة (بس ورق)، بتزويد المؤسسة بالورق التالف لإعادة تدويره، وتقوم المؤسسة باستبدال كل طن من هذه النفايات الورقية ب (5) مواعين ورق.
- كما عمل البنك المركزي على اقتناء آلات حديثة لإتلاف النقد، حيث ساهمت هذه آلات الجديدة على التخفيف من انبعاثات الغازات في الجو، مقارنة مع الطرق القديمة المتبعة في عملية إتلاف النقد (الحرق).



ب. ترشيد استهلاك المياه

- حرص البنك على ضرورة تخفيض استهلاك المياه باعتبار ان المياه ثروة وطنية يجب المحافظة عليها، وتحقيقا لهذا الهدف قام البنك بعدة تدابير من شأنها تخفيض استهلاك المياه أهمها:
- 1- استخدام قطع توفير المياه (Adaptors) لصنابير المياه لترشيد الاستهلاك.
 - 2- استخدام البنك نظام (Flush Valve) الذي يوفر نسبة كبيرة في استخدام المياه داخل الوحدات الصحية .
 - 3- يملك البنك طاقماً من الفنيين لإصلاح أي عطل قد يلحق بشبكة التمديدات الصحية في مباني البنك.
 - 4- بث الوعي بطرق تقنين استخدام المياه من خلال نشرات على الانترنت وتعاميم ومذكرات داخلية.
 - 5- تخفيض عبوات السيفون لتصبح لترا ونصف لتقليل كمية المياه المصروفة في دورات المياه.



ج- ترشيد استهلاك الكهرباء

إدراكا من البنك المركزي للعجز الكبير الذي تتحمله خزينة الدولة نتيجة تحملها فاتورة النفط المستورد سنويا، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني ومعيشة المواطنين، فقد حرص البنك على ترشيد استهلاك الكهرباء في مبانيه بشتى الوسائل الممكنة والمتاحة. وتحقيقا لهذا الهدف، قام البنك باتخاذ العديد من الأجراء آت من بينها:

أ. نشر ثقافة المحافظة على موارد الطاقة من خلال نشر البلاغات والتعاميم بصورة مستمرة من قبل البنك بضرورة التأكد من إطفاء الإنارة، وتوزيع النشرات والتعاميم والبلاغات بضرورة المحافظة على الموارد ، ونشر التعاميم الواردة من وزارة الطاقة والثروة المعدنية من خلال البريد الإلكتروني على كافة العاملين، وإرسال كتب تنبيه للموظفين الذين لا يقومون بإطفاء أجهزة الحاسوب العائدة إليهم بعد مغادرتهم البنك.

ب. تخفيف الإنارة في الممرات والمكاتب.

- ج. عدم تشغيل أجهزة التدفئة شتاءً إذا كانت درجة الحرارة الخارجية أكثر من (18) درجة مئوية وعدم تشغيل أجهزة التكييف صيفاً إذا كانت درجة الحرارة أقل من (25) درجة مئوية وعدم تشغيل التكييف والتدفئة خارج أوقات الدوام الرسمي.
- د. الاهتمام بصيانة وتنظيف فلاتر أجهزة التكييف حيث من الصعب أن يمر الهواء من خلال فلاتر غير نظيفة وبالتالي تستهلك المكيفات مزيداً من الطاقة وترفع من فاتورة الاستهلاك.
- هـ. استخدام مصابيح ترشيد الطاقة وعدم استخدام السخانات الكهربائية الخاصة في المكاتب لما تتطلب عليه هذه السخانات من استهلاك كبير للكهرباء.
- و. الاعتماد على الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة والتقليل من كمية الاستهلاك.
- ز. عدم فتح الشبابيك في حال وجود أنظمة تكييف عاملة في مباني البنك وإسدال الستائر (العازلة) لمنع دخول الحرارة الخارجية الى الداخل.
- ح. إطفاء الإنارة وأجهزة التكييف والحواسيب وماكينات التصوير والطابعات عند انتهاء الدوام الرسمي وقبل مغادرة المكتب.

السنة	استهلاك الكهرباء بالكيلو واط
2011	3,387,295
2012	3,649,571
2013	3,156,888
2014	3,608,520

د. المساهمة في تقليل التلوث البيئي



- أ. ترشيد وإعادة استخدام الورق لحماية البيئة والمحافظة على الموارد، من خلال اتفاقية إعادة تدوير النفايات الورقية والعمل على تعديل المواصفات القياسية للطابعات بحيث تحتوى بشكل إجباري على ميزة الطباعة على الوجهين لتقليل من الورق المستهلك في عملية الطباعة.
- ب. تنفيذ خطة لتشغيل الآلات الطابعة متعددة الاستخدامات وذلك لتقليل من عدد الطابعات الموجودة لدى الموظفين وتقليل تكلفة استهلاك الورق والأحبار والكهرباء.
- ج. مواجهة مخاطر انبعاث غاز الكربون لما له الأثر الكبير والمباشر في خطر التصحر والانبعاث الحراري من خلال اقتناء نظام إتلانف آلي متكامل لإيقاف عملية الحرق نهائياً.
- د. استبدال غاز الهالون بغاز صديق للبيئة (FM200) لضمان سلامة العاملين لديه .
- هـ. توفير وسائل النقل الجماعي لموظفي البنك بما يقلل بصورة كبيرة من استعمال الموظفين لسياراتهم مما يترك أثراً إيجابياً على البيئة وذلك بالتقليل من انبعاث غاز الكربون.
- و. الالتزام بعدم التدخين داخل مباني البنك باستثناء الأماكن المخصصة لذلك.
- ز. توفير بيئة عمل صحية وأمنة ومثالية تسهم في زيادة إنتاجية العاملين وتسهل أدائهم لمهامهم بما يحقق الأهداف المؤسسية والتشغيلية التي تضمن توفر كافة التجهيزات ووسائل السلامة العامة والأمن والبيئة المريحة والنظيفة والخدمات مثل: التجهيزات المكتبية المناسبة والإنارة والتهوية وخطط الطوارئ والإنقاذ وعيادة البنك.
- ح. توفير معقم الأيدي عند كافة المداخل والمخارج والمصاعد درءاً للأمراض وتزويد العاملين وعائلاتهم بمطاعيم الأنفلونزا وتوزيع نشرات التوعية الصحية .
- ط. إلزام المقاولين والمتعهدين المنفذين لإعمال الإنشاءات داخل البنك بشمول أعمال التنظيف ضمن المناقصة وذلك بطرق فنية لا تؤثر على البيئة المحيطة والتخلص من الأنقاض أولاً بأول.

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 00962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 00962)
ص.ب. 37 عمان 11118 الأردن
Website: <http://www.cbj.gov.jo>